تعالى فيهم من لم يبعث ولم تكن له شريعة تخصه كيوسف بن يعقوب على قول
من يقول انه ليس برسول وقد سمى الله تعالى جماعة منهم في هذه الاية شرائعهم
مختلفة لا يمكن الجمع بينها فدل ان المراد ما اجتمعوا عليه من التوحيد و
عبادة الله تعالى وبعد هذا فهل يلزم من قال بمنع الاتباع هذا القول
في سائر الانبياء غير نبينا او يخالفون بينهم اما من منع الاتباع عقلا
فيطرد اصله في كل رسول بلا مرية واما من مال الى النقل فانما تصور لهم
وتقرر اتباعهم ومن قال بالوقف فعلى اصله ومن قال بوجوب الاتباع
لمن قبله يلتزمه بمساق حجته في كل نبي

فصل هذا حكم ما تكون
المخالفة فيه من الافعال عن قصد وهو ما يسمى معصية ويدخل تحت التكليف
واما ما يكون بغير قصد وتعمد كالسهو والنسيان في الوظايف الشرعية مما
تقرر الشرع بعدم تعلق الخطاب به وترك المؤاخذة عليه فاحوال الانبياء في
ترك المؤاخذة فيه وكونه ليس بمعصية لهم مع امهم سواء ثم ذلك على نوعين
ما طريقه البلاغ وتقرير الشرع وتعلق الاحكام وتعليم الامة بالفعل واخذهم
باتباعه فيه وهو خارج عن هذا مما يختص بنبينا اما الاول فحكمه عند جماعة
من العلماء حكم السهو في القول في هذا الباب وقد ذكرنا الاتفاق على امتناع ذلك
في حق النبي صلى الله عليه وسلم وعصمته من جوازه عليه قصدا او سهوا فكذلك
قالوا الافعال في هذا الباب لا يجوز طرد المخالفة فيها لا عمدا ولا سهوا
لانها بمعنى القول من جهة التبليغ والاداء وطرو هذه العوارض عليها
يوجب التشكيك وتسبب المطاعن واعتذروا عن احاديث السهو بوجهين
نذكرها بعد هذا والى هذا مال ابو اسحق وذهب الاكثرون من الفقهاء والمتكلمين
الى ان المخالفة في الافعال البلاغية والاحكام الشرعية سهوا وعن غير قصد منه جايزة
عليه كما تقرر من احاديث السهو في الصلاة وفرقوا بين ذلك وبين الاقوال
البلاغية لقيام المعجزة على الصدق في القول ومخالفة ذلك مناقضها واما
السهو في الافعال فغير مناقض لها ولا قادح في النبوة بل غلطات العقل
وغفلات القلب من سمات البشر كما قال عليه السلام انما انا بشر اسى كما تنسون

فاذا نسيت فذكروني فهم بل جاء النسيان والسهو هنا في حقه عليه السلام بسبب
افادة علم وتقرير شرع كما قال عليه السلام اني لانسى واتسى لاسن بل وذروى ليست
انسى ولكن انسى لاسن وهذه الحالة زيادة لم في التبليغ وتمام عليه في النعم
بعيدة عن سمات النقص واغراض الطعن فان القايلين بتجويز ذلك يشترطون
ان الرسل لا تقر على السهو والغلط بل ينبهون عليه ويعرفون حكمه بالفور على قول
بعضهم وهو الصحيح وقيل اقرارهم على قول الاكثرين واما ما ليس طريقه البلاغ
ولا بيان الاحكام من افعالهم عليه السلام وما يختص به من امور دينه واذكار
قليلها لم يفعل ليتبع فيه فالاكثر من طبقات علماء الامة على جواز السهو و
الغلط عليه فيها وحقوق الغرات والقفدات بقلبه وذلك بما كلفه من مقاساة
الخلق وسياسة الامة ومعاناة الاهل وملاحظة الاعداء ولكن ليس على سبيل
التكرار ولا الاتصال بل على سبيل الندور كما قال عليه السلام انه ليغان على
قلبي فاستغفر الله وليس في هذا شيء يحط من رتبته وتناقض معجزة وذهبت
طائفة الى منع السهو والنسيان والقفدات في حقه عليه السلام جملة وهو مذهب
جماعة المتصوفة واصحاب علم القلوب والمقامات ولهم في هذه الاحاديث

مذاهب نذكرها بعد هذا ان شاء الله

فصل في الكلام على الاحاديث
المذكور فيها السهو منه عليه السلام قد قدمنا في الفصول قبل هذا ما يجوز فيه عليه
السهو عليه السلام وما يمتنع واحلناه في الاخبار جملة وفي الاقوال الدينية قطعا
واجزنا وقوعه في الافعال الدينية على الوجه الذي رتبناه واشرنا الى ما ورد
في ذلك ونحن نبسط القول فيه الصحيح من الاحاديث الواردة في سهوه عليه
السلام في الصلاة ثلاثة احاديث اولها حديث ذي اليدين في السلام من
اثنتين الثاني حديث ابن بحينة في القيام من اثنتين الثالث حديث
ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظهر خمسا وهذه الاحاديث مبنية على
السهو في الفعل الذي قررناه وحكمه الذي قررناه ليستدرك به ان البلاغ
بالفعل اجلى منه بالقول وادفع للاحتمال وشرط ان لا يقر على هذا السهو بل ينبه عليه
ليرتفع الالتباس وتظهر فايدة الحكم فيه كما قدمناه وان النسيان والسهو في الفعل

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)